المحتلة، والانتفاضة الفلسطينية، لصالحه، وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد ذلك.

○ مارس كل من العمل والليكود مبدأ توزيع الادوار فيما بين قياداته[٣١] خلال الحملة الانتخابية. فبرز داخل كل منهما «صقور» و«حمائم» للتعبير عن مختلف الاتجاهات واستقطاب مختلف الفئات. فشامير، زعيم الليكود، بدا معتدلاً عند مقارنته ببعض القيادات الصقرية الشابة داخل الليكود، مثل بنيامين بيغن، وبنيامين نتنياهو، مندوب اسرائيل السابق في الامم المتحدة، الذي قال، خلال الحملة الانتخابية، انه «جاء من [نيويورك] ليمنع حزب العمل من بيع أرض ـ اسرائيل للفلسطينيين»[٣٢]. ومارس حزب العمل اللعبة عينها. ففي الوقت الذي قدم شمعون بيرس نفسه باعتباره التعبير عن الاعتدال، والاستعداد لتحقيق السلام، وجدنا أن وزير الدفاع، اسحق رابين، وهو من القيادات البارزة في حزب العمل، مارس أبشع أعمال العنف المادي، والمعنوي، ضد الانتفاضة. كذلك حرص حزب العمل على تطعيم صفوفه ببعض القيادات الشابة الاكثر تطرفاً، على أمل اجتذاب بعض الاتجاهات اليمينية المتطرفة. ولأول مرة منذ بدء الحياة البرلمانية في اسرائيل، جاء اسم ابا ايبن متأخراً في القائمة الانتخابية للحزب، باعتباره أحد الحمائم[٣٣].

في ضوء الملاحظات السابقة التي اتسمت بها الحملة الانتخابية، يمكن تتبع المشكلة الفلسطينية خلالها على النحو التالي:

١ ـ مستقبل الأراضي المحتلة

اتجه كل من العمل والليكود، خلال الحملة الانتخابية، الى تبرير وتوضيح موقفه ازاء الأراضي المحتلة. فأكد الليكود الحقوق «التاريخية والدينية لشعب اسرائيل في هذه الأراضي، وكيف أنها أجزاء من اسرائيل حرّرت العام ١٩٦٧». وكذلك ركز زعماؤه على الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية التي لا يمكن، في ضوئها، التنازل عن شبر واحد من هذه الأراضي، وذلك لأن جانباً هاماً من استراتيجية اسرائيل الدفاعية يعتمد على قدرتها على تعبئة الاحتياطي، وهذه الأراضي ضرورية لتأمين انتشار القوات الاسرائيلية في مواقعها دون أي عوائق من قبل أي قوى معادية توجد على هذه الأراضي متى تمّ الانسحاب منها. لذلك، يجب الاحتفاظ بنهر الاردن كخط دفاع لاسرائيل[٣٤]. كما أن الانسحاب من هذه الاراضي يعني فتح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة فلسطينية عليها، تكون مقدمة لتدمير اسرائيل. والخلاصة، كما عبّر عنها وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، أن الانسحاب من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من شأنه الاضرار بالأمن الاسرائيلي.

وقدم الليكود حلاً للمشكلة الديمغرافية في الاراضي المحتلة، والمتمثلة في أن هناك حوالى ١,٥ مليون فلسطيني على هذه الأراضي؛ واذا ما أُخذ في الاعتبار ارتفاع المعدل السنوي للمواليد بين الفلسطينيين العرب، فمن المقدر أن يكون عدد الفلسطينيين، خلال الفترة من العام ٢٠١٠ الى العام ٢٠٢٠، موازياً لعدد اليهود داخل الكيان الاسرائيلي وملحقاته، الأمر الذي يشكل تهديداً لهوية اسرائيل[٣٥]. ويتمثل الحل الليكودي لهذه المشكلة في عناصر عدة، هي:

○ تدعيم المستوطنات القائمة في الاراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة. ويرى الليكود أن عملية الاستيطان هذه ستعتمد على يهود الفلاشا، وعلى اليهود السوفيات الذين يتوقع زيادة هجرتهم الى اسرائيل في ظل الانفراج الدولي الجديد بين موسكو وواشنطن[٣٦]، والتحسن المستمر في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية.

○ تفريغ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وذلك من خلال عمليات